Islamic Organization for Food Security
l'Organisation Islamique pour la Sécurité Alimentaire
المنظمة الاسلامية للامن الغذائي

ورشة العمل الدولية

تجربة دول منظمة التعاون الإسلامي في " حوكمة الأمن الغذائي "لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب

نظمتها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

الأربعاء 22 ديسمبر 2021
(15:00-17:30, توقيت نور سلطان, GMT+6)

تسجيل: https://bit.ly/IOFS-governance-registration

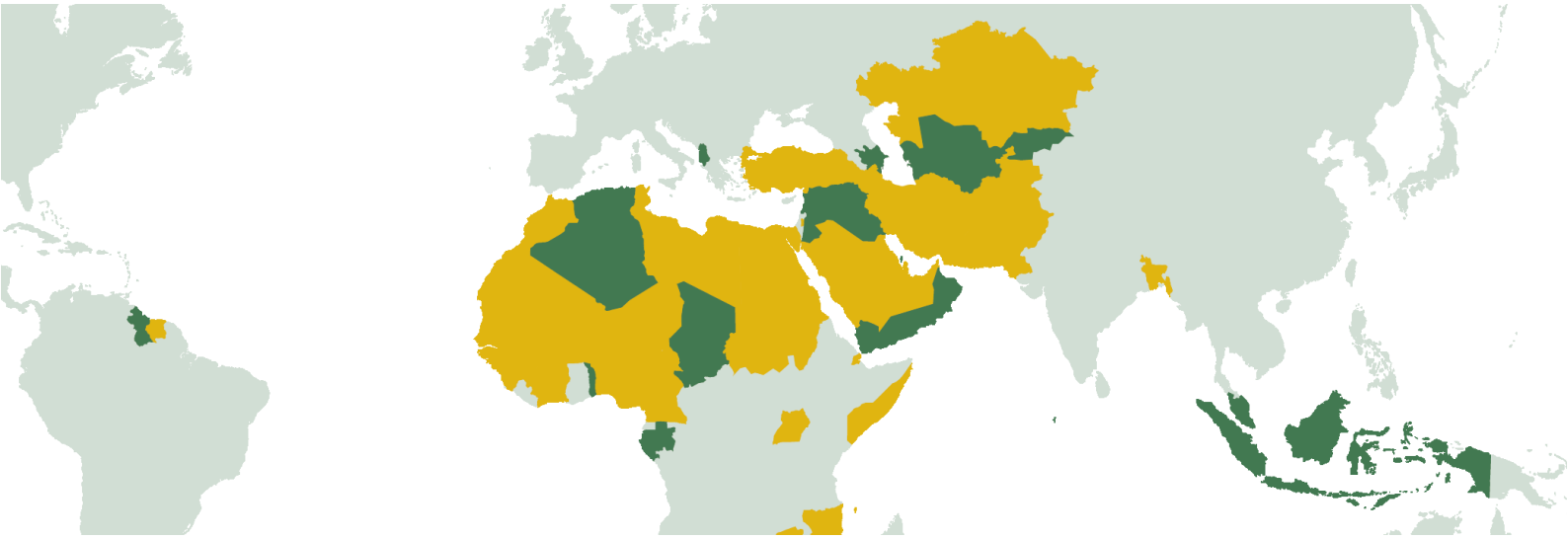

الخلفية

في أعقاب الأزمة الغذائية في 2007-2008، تحول الأمن الغذائي إلى إحدى القضايا العالمية التي تحتاج إلى معالجة من قبل المجتمع الدولي. على الرغم من الجهود العالمية لمعالجة الجوع وسوء التغذية، يظل الأمن الغذائي مهمًا للغاية على الأجندة الدولية لأنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمشاكل أخرى، مثل تغير المناخ، وسوق الطاقة، والركود العالمي على مدى السنوات الماضية، تفاقمت حالة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم بشدة بسبب الآثار . (Candel، 2014) المباشرة وغير المباشرة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي عطل أنظمة الأمن الغذائي وزاد من عدد . (الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة، 2020

أظهرت هذه التحديات أن الأمن الغذائي يتطلب تطبيق الحوكمة الرشيدة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لضمان النظم الغذائية المستدامة. أشارت بعض الدراسات إلى أن معظم عوامل انعدام الأمن (McKeon، 2013) في حين أن الحوكمة الرشيدة قادرة . (Boyd، 2011 وآخرون، 2005؛ Sahley) الغذائي هي نتائج سوء الحوكمة على مواجهة أزمة الغذاء ومعالجة مختلف قضايا انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن الحفاظ على أنظمة الأمن الغذائي وآخرون، 2012؛ فريق العمل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة، 2010) . Pereira) المستدامة والتنمية الزراعية لذلك، تلعب الحوكمة دورًا رئيسيًا في صياغة الأطر والاستراتيجيات القانونية للأمن الغذائي، ودمج الأنشطة المشتركة بين القطاعات على جميع المستويات مع إشراك مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن المراقبة المستمرة وتقييم النتائج .من أجل الاستجابة للتغيرات المستمرة والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتوافق مع مصالح الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من الضروري وآخرون، Kropff) أيضًا تحقيق المستوى الصحيح والأمثل من المشاركة بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين 2013) ، حيث أن حوكمة الأمن الغذائي تشمل الركائز الأربع المترابطة، وهي التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار. تتأثر عملية ضمان كل هذه الركائز بعدد من العوامل المطروحة على مستويات مختلفة، خاصة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والزراعية والبيئية على المستويين الجزئي والكلي، مثل توزيع الغذاء من خلال سلاسل التوريد، وتجارة الأغذية وأسعار المواد الغذائية، والحماية الاجتماعية والبرامج الإنسانية، والعمالة، والحد الأدنى .للأجور، واستخدام الموارد الطبيعية، والنمو السكاني وما إلى ذلك

لذلك، يجب أن تتجاوز الحوكمة الحالية للأمن الغذائي مجرد الحفاظ على الإمدادات الغذائية، والإجراءات التنظيمية، والترويج العادل للتنمية الزراعية والإنتاج، أي يجب أن تغطي تطوير وتنفيذ السياسات الغذائية المشتركة بين القطاعات، وسلاسل الإمداد الغذائي المستدامة والمرنة للصدمات الخارجية، واستهلاك الغذاء الكافي والتغذية من قبل جميع أفراد المجتمع، وبناء نموذج الدولة الذي يتضمن أنشطة الجهات الحكومية وغير الحكومية المختلفة، وكذلك إنشاء هيئة التنسيق على أعلى مستوى في الحكومة التي تراقب وتقيم التقدم المحرز

.

يُقاس أداء الحكومة في مجال الأمن الغذائي بأربعة مستويات للحوكمة الرشيدة (الكومسيك، 2020؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2011):

1. السياسة والإطار القانوني.
2. التنسيق والاتساق.
3. التنفيذ والإنفاذ.
4. المراقبة والتقييم

هي فرصة إقليمية رئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب لمنظمة التعاون (IOFS) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الإسلامي في ضمان الممارسات الجيدة في حوكمة الأمن الغذائي. مع زيادة مشاركة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تلك التي تواجه مشاكل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، تقوم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بإطلاق أنشطة في إطار البرنامج الضرورية التي تساعد على تطوير وتنسيق سياسات البلدان الأعضاء. يوضح الجدول 1 نهج IOFS في تنفيذ البرنامج.

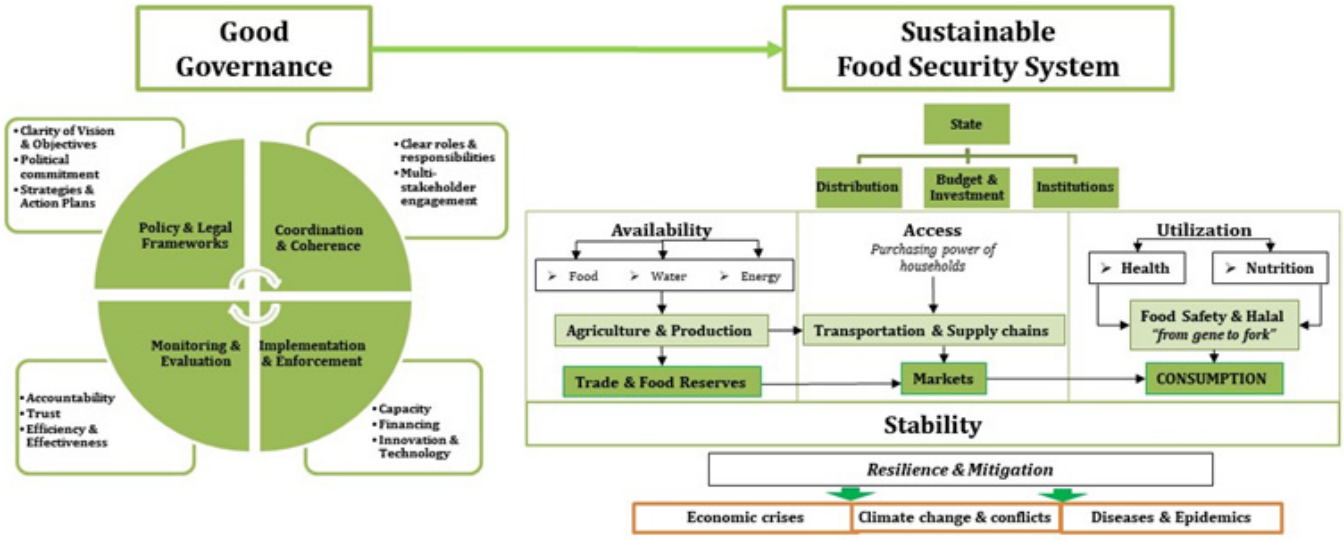

الجدول 1. نهج IOFS لحوكمة الأمن الغذائي

يجب أن يوفر إطار حوكمة الأمن الغذائي تنوعًا واسعًا في هيكله ليشمل جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية. لا يمكن إدارة القضايا الاجتماعية المعقدة في مجال الأمن الغذائي، مثل الجوع وسوء التغذية والتنمية الريفية والإنتاج الزراعي إلا من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي وإشراك مجموعات المصالح. تظهر الممارسات الدولية أهمية الهيئات التنسيقية لنظم الأمن الغذائي، من أجل تنسيق الإجراءات المشتركة بين القطاعات مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة. فيما يتعلق بالتنفيذ، من الضروري تنفيذ آليات الشفافية والمساءلة التي تبني الثقة وتخلق ثقة أكبر بين أفراد المجتمع.

ممارسات الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تشكل ممارسات الحوكمة الجيدة للأمن الغذائي، خاصة مع السيناريوهات الدولية والعالمية الجديدة، النظام الغذائي في مواجهة الحاجة إلى إعادة الهيكلة وتطوير نموذج أكثر مرونة. نموذج التنمية هذا معقد مرتبط بقدرته على تحديد وتبني استراتيجيات قادرة على الجمع بين التنافسية والاستدامة. أظهرت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسنًا كبيرًا في معالجة التحديات والفجوات في بلدانهم من خلال إنشاء مجموعة من الكيانات الحكومية لتعزيز سياسات الأمن الغذائي والتغذوي، ووضع أطر واستراتيجيات قانونية لتنفيذ الأنشطة على المستويين الوطني والمحلي، وكذلك كإشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والمجتمعات.

بنغلادي

بنغلاديش هي بلد في جنوب آسيا، يمتد على مساحة 147.570 كيلومتر مربع، وهي ثامن دولة في العالم من حيث عدد السكان، الذي ويبلغ 165 مليون نسمة. منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، قامت حكومة بنغلاديش بعملية تشاورية معمقة لإصلاح سياسة الأمن الغذائي. تبنت حكومة بنغلاديش عدة سياسات لضمان الأمن الغذائي والتغذوي: السياسة الغذائية الوطنية - 2006؛ سياسة التغذية الوطنية (2015)؛ الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي (2015)؛ السياسة الزراعية الوطنية (2018)؛ خطة الاستثمار القطرية (2011-2015) للزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ خطة الاستثمار القطرية (2016-2020) للنظام الغذائي الحساس للتغذية؛ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2020.

هناك العديد من المؤسسات في بنغلاديش مسئولة عن الأمن الغذائي، بما في ذلك الزراعة والتنمية الريفية وشؤون المرأة والطفل والصحة والمالية والتجارة وإدارة الكوارث.
أربع هيئات رئيسية مكلفة بصياغة وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي: 1) لجنة تخطيط ومراقبة الأغذية؛ 2) مجموعة عمل السياسة الغذائية؛ 3) وحدة تخطيط ومراقبة الأغذية؛ 4) الفريق المواضيعي.
حققت حكومة بنغلاديش الإنجازات التالية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

- حققت بنغلاديش الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وخاصة الأرز. يُفترض أن إنتاج الأرز (الغذاء الأساسي في بنغلاديش) تضاعف ثلاث مرات خلال الثلاثين عامًا الماضية.
- كما تم زيادة إنتاج الأطعمة الأخرى مثل الفواكه والخضروات ومصايد الأسماك والمنتجات الحيوانية بشكل كبير لأنها المصدر الأساسي لجميع العناصر الغذائية لتوفير أنظمة غذائية آمنة ومتنوعة للجميع.
- اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز مرافق تخزين الحبوب في جميع أنحاء البلاد من خلال إنشاء صوامع وتوفير صوامع على مستوى الأسرة.
- كما اتخذت الحكومة مبادرات لتعزيز مرافق التخزين للأغذية الأخرى سريعة التلف وخاصة الفواكه والخضروات.
- تنفذ وزارة الغذاء العديد من برامج شبكة الأمان الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة إدارة الكوارث والإغاثة ووزارة شؤون المرأة والطفل مثل تنمية الفئات الضعيفة، وتغذية المجموعات المعرضة للخطر، إلخ على مدار العام.
- لتوزيع الحبوب في أبريل- (OMS) خلال جائحة كوفيد-19: تم إطلاق برنامج خاص لمبيعات السوق المفتوحة يونيو 2020 لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع العاطلين عن العمل الذين يعيشون في المناطق الحضرية؛ في إطار البرنامج الصديق للغذاء، وزعت الحكومة الأرز على الفئات الضعيفة من الناس.

إندونيسيا

إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها 271 مليون نسمة ، وهي رابع دولة مأهولة بالسكان في العالم، يسكنها أكثر من 17000 جزيرة و 32٪ من قوتها العاملة الرئيسية تعمل في الزراعة.
يتمثل التحدي الرئيسي المعترف به الذي يواجه نظام الغذاء الإندونيسي في المناطق والجزر الريفية الشاسعة التي تحد من النقل والخدمات اللوجستية المستخدمة في توصيل الأغذية والمياه وموارد الأراضي والتنسيق بين أصحاب المصلحة في الأمن الغذائي. بُذلت جهود ملحوظة لتحسين الأمن الغذائي في البلاد منذ عام 1980. ويتألف الإطار المؤسسي لإدارة الأمن الغذائي في إندونيسيا من الرئاسة وحكومة إندونيسيا ومجلس الأمن الغذائي ووزارة الزراعة ووزارة الصحة والوزارة. الوطنية لتخطيط التنمية، و 20 وزارة أخرى منسقة بموجب التشريع الحالي لمجلس الأمن الغذائي. لديها وحدة متخصصة، جهاز الأمن الغذائي، داخل وزارة الزراعة. إلى جانب ذلك، هناك أيضًا وكالات وطنية مثل ووكالة الإشراف على ،(OKKP) والهيئة المختصة بسلامة الأغذية ،(BULOG) الوكالة الوطنية للإمداد الغذائي الغذاء والدواء (BPOM).

يشتمل الإطار القانوني لسياسات الأمن الغذائي والتغذية على أربعة تشريعات متميزة. في عام 2006، أدى النظام الرئاسي رقم 83/2006 إلى إنشاء مجلس الأمن الغذائي. تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الأمن الغذائي في مساعدة الرئيس في صياغة السياسات التي تضمن الأمن الغذائي الوطني من بين أمور أخرى. في تحليل التحلل القائم على التحلل، تقع إندونيسيا بين البلدان التي لديها إنتاجية أعلى من الحبوب وقدرة أكبر على الحوكمة. أنشأت الدولة الإندونيسية أربع آليات مشاركة لأصحاب المصلحة. تشمل منصات العمل (1) الحكومة والبرلمان، (2) منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، (3) الأعمال الخيرية والشركات، و (4) الأكاديميين.

دولة قطر

تضاعف عدد سكان قطر أكثر من أربع مرات منذ عام 2000، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية وأدى إلى الشعور المتزايد بانعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني. بحلول عام 2015، استوردت قطر حوالي 80 في المائة من غذائها، بشكل أساسي من الشرق الأوسط وبدرجة أقل بكثير من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا. اعتمدت قطر على توريد مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، بما في ذلك الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم والفواكه والخضروات

.

في عام 2008 لتقليل اعتماد قطر (QNFSP) بالنظر إلى هذه التحديات، تم إنشاء برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي على الواردات الغذائية من خلال تحسين الاكتفاء الذاتي. وضع برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي توصيات لسياسة الأمن الغذائي وعمل مع الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية لتطوير الممارسات المعنية باستخدام الموارد بكفاءة في القطاع الزراعي، خاصة نفذت تقنيات زراعية للحفاظ على المياه، وتحسين معايير الأغذية المحلية وتحسين نظام اختبارها، وبناء صناعة لتربية الأحياء المائية، وتطوير المحاصيل المقاومة لتغير المناخ.

تعاونت وزارة البلدية والبيئة مع "حصاد فود" للاستثمار الزراعي التابعة لجهاز قطر للاستثمار، لقيادة تنفيذ القطاع الخاص لخطط البرنامج الوطني للأمن الغذائي. تركز استراتيجيتهم على زيادة الإنتاج المحلي للسلع القابلة للتلف، وتنفيذ تدابير للحفاظ على احتياطي استراتيجي محلي موثوق، وتنويع مصادر واردات الغذاء، والحفاظ على إمدادات كافية في السوق المحلية

.

إلى جانب التحديات التي طرحت في السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومة استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي 2018-2023 لزيادة إنتاج الخضروات والبيض المحلي إلى 70 في المائة، والأسماك إلى 90 في المائة، والجمبري إلى 100 في المائة، وإنتاج اللحوم الحمراء إلى 30 في المائة من إجمالي الطلب المحلي بحلول عام 2023.

تشمل الركائز الخاصة ما يلي:

- التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، لضمان اتسام استراتيجية استيراد المواد الغذائية في قطر بالمرونة ضد العوامل السلبية المحتملة.
- الاكتفاء الذاتي المحلي، لضمان الاكتفاء الذاتي لدولة قطر في إنتاج السلع الاستراتيجية (أي المواد سريعة التلف التي يمكن أن تنتجها قطر بشكل تنافسي) وتحويل الإنتاج إلى تقنيات أفضل الممارسات من أجل تحسين العائد.
- الاحتياطيات الاستراتيجية، لإنشاء احتياطيات كافية ومعقولة لتكون بمثابة حاجز ضد الاضطرابات المؤقتة في الاستيراد أو الإنتاج وكتأمين ضد الصدمات طويلة الأجل للنظام. الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية لها غرض مزدوج، أي تعمل كعازل قصير الأجل ضد الصدمات وتأمين ضد الاضطرابات الأطول.
- الأسواق المحلية، لتحقيق الشفافية والكفاءة في سلسلة التوريد الغذائي لضمان ممارسات تجارية عادلة لجميع المشاركين في سلسلة القيمة، وتقليل الفاقد في سلسلة التوريد، وتحسين جودة الغذاء للمستهلكين النهائيين.

للإشراف على الوضع في ضمان الأمن الغذائي في البلاد، وهي تعمل (NFSC) تم إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي تحت رعاية رئيس وزراء دولة قطر. وتتكون من أقسام تعمل على الأركان الأربعة المذكورة أعلاه. ستقوم خمس لجان فرعية مكونة من العديد من أصحاب المصلحة بدعم لجنة الأمن الغذائي الوطني في تطوير الإستراتيجية ومراقبتها.

تركيا

تقع تركيا على مفترق طرق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وهي من بين أكبر دول المنطقة من حيث المساحة والسكان. باعتبارها دولة ذات دخل متوسط أعلى ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من 81 مليونًا، تعد تركيا أحد أكبر 20 اقتصادًا في العالم. تعد الدولة أيضًا منتجًا ومصدرًا مهمًا للسلع الزراعية في الأسواق العالمية ويقدر أنها سابع أكبر منتج زراعي في العالم، ولا سيما أكبر منتج ومصدر لمحاصيل من البندق والكستناء إلى المشمش والكرز والتين والزيتون والسفرجل والتبغ والشاي.

تاريخياً، كان القطاع الزراعي أكبر جهة توظيف في تركيا ومساهمًا رئيسيًا في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وصادراتها والتنمية الريفية فيها. على الرغم من تراجع أهمية حصة الزراعة فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية والخدمية، إلا أنها لا تزال تلعب دورًا أساسيًا في المجتمع التركي، حيث توظف حوالي ربع القوة العاملة وتدر معظم الدخل والعمالة في المناطق الريفية.
يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية التركية على النحو التالي:

- تلبية احتياجات الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان.
- زيادة الإنتاجية وتقليل التعرض للظروف الجوية السيئة. تحسين مستويات الاكتفاء الذاتي.
- زيادة دخل المزارع وتوفير مزيد من الاستقرار.
- تعزيز القدرة التنافسية.
- تنمية المناطق الريفية.
- ضمان سلامة الغذاء ومواءمة سياسات ومؤسسات التنمية الزراعية والريفية في البلاد مع سياسات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

كانت تركيا نشطة للغاية في بناء المسار الوطني في إطار قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. يعتمد المسار الوطني لتركيا نحو أنظمة غذائية مستدامة على تقييمات المخرجات من الحوار الوطني والتدابير والإجراءات التي تم تحديدها بالفعل في استراتيجية وطنية أو خطة مرتبطة بالنظم الغذائية. يعتمد الإطار الرئيسي لسياسة تركيا واستراتيجيتها وخطة عملها ومشروعها ووثائق الدعم المتعلقة بنظام الغذاء المستدام بما في ذلك المسار الوطني على خطط التنمية الوطنية على المستوى الوطني بالإضافة إلى الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية.
تشمل الخطط الوطنية: خطة التنمية الحادية عشرة التي تغطي الفترة 2019-2023، حزمة الإصلاح الاقتصادي لعام 2021، برنامج الاقتصاد الجديد الذي يغطي الفترة 2019-2021، وثيقة الاستراتيجية لوزارة الزراعة والغابات التي تغطي فترة 2019-2023، مخرجات المجلس الثالث للغابات الزراعية، وثيقة الإستراتيجية الوطنية لتركيا بشأن منع وتقليل ورصد الفاقد والمهدر من الأغذية وخطة عملها، خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (2017-2023)، وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر (2013-2023)، الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأحواض (2014-2023)، وثيقة الإستراتيجية وخطة العمل لتمكين المرأة (2018-2023)، خطة عمل تغير المناخ (2011-2023)، خطة العمل للوقاية من السمنة لدى البالغين والأطفال ومكافحتها والنشاط البدني (2019 - 2023)، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية (2021-2023)، والأقسام ذات الصلة من الوثائق الإستراتيجية وخطط العمل للوزارات الأخرى ذات الصلة، وبرامج الاستثمار وما يتعلق بها، وأقسام أساسية من برامج وسياسات ووثائق أخرى على المستوى الوطني. تحتوي هذه الخطط على العديد من الإجراءات والتدابير التي تعزز أهداف المسار الوطني تحت كل مسار عمل. هذا الهيكل المتكامل مهم بمعنى أنه يظهر نية التحول إلى أنظمة غذائية مستدامة من العديد من الوكالات الحكومية.

الإمارات العربية المتحدة

نظرًا لمحدودية المعروض من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والاعتماد الشديد على الغذاء المستورد، أصبح الأمن الغذائي أولوية سياسية رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من استيراد حوالي 80٪ من إمداداتها الغذائية، تعتبر الإمارات العربية المتحدة آمنة غذائياً بسبب قدرتها على شراء المواد الغذائية من السوق الدولية حتى لو بتكاليف أعلى. ومع ذلك، لا يزال الأمن الغذائي مصدر قلق، لا سيما على المدى الطويل، بسبب تحديات في الإنتاج والاستيراد.

وإدراكًا منها لأهمية الأمن الغذائي وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وكذلك لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في البلاد، أنشأت حكومة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2017 وزارة الدولة للأمن الغذائي والمائي التي تشرف على البنية التحتية اللازمة لضمان أن أهداف الأمن الغذائي للدولة تتماشى مع خطة مئوية الإمارات 2071.

في نوفمبر 2018، تمت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051. تحدد الإستراتيجية "الرؤية 2051" لتصبح المركز الرائد في العالم في مجال الأمن الغذائي القائم على الابتكار، وأن تكون رائدة في تيسير الأعمال التجارية الزراعية من خلال جهاز يضم جميع أنحاء الدولة، ولضمان الأمن الغذائي في جميع الظروف من خلال تمكين الإنتاج والإمداد بالأغذية القائمة على التكنولوجيا، وتعزيز الشراكات التجارية الدولية، وإنفاذ السياسات واللوائح لتعزيز المدخول الغذائي وتقليل الغذاء الخسارة والهدر.

في فبراير 2020، واستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، أطلق مجلس الوزراء الإماراتي مجلس الإمارات للأمن الغذائي (ECSF) لتعزيز جهود السلطات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. ويتكون المجلس من وزير الدولة للأمن الغذائي، بصفته رئيس للمجلس، وممثلين عن وزارة الاقتصاد، ووزارة البيئة والتغير المناخي، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة الصحة وحماية المجتمع، ووزارة التربية والتعليم، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.

في 28 يونيو 2020، وافق مجلس الوزراء الإماراتي على النظام الوطني للزراعة المستدامة لتحسين كفاءة المزارع، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في الغذاء وخلق فرص جديدة حتى يكون قطاع الزراعة دائمًا من بين الأفضل في العالم.

أهمية إجراء ورشة العمل

حظي برنامج المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي "حوكمة الأمن الغذائي" بدعم إجماعي من الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث للجمعية العامة لـIOFS في الفترة من 2 إلى 3 ديسمبر 2020 في أنقرة، تركيا، بالإضافة إلى التأكيد على تنفيذه في الاجتماع الرابع للجمعية العامة للمنظمة في الفترة من 8 إلى 9 سبتمبر 2021 في نور سلطان، كازاخستان.

نشرت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) تقريرًا حول "الحوكمة الرشيدة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في عام 2020. وسلطت IOFS الضوء على أهمية الدور استنتاجات هذه الدراسة في مساعدة الدول الأعضاء على بناء نظم غذائية مرنة وتنفيذ أنشطة مختلفة في حوكمة الأمن الغذائي.

لإجراء ورشة عمل دولية بعنوان "تجربة (IOFS) فيما يتعلق بما ورد أعلاه، تخطط المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي منظمة التعاون الإسلامي في حوكمة الأمن الغذائي لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب" في 22 ديسمبر 2021 باستخدام Zoom، وكذلك منصة وذلك لتقديم أفضل الممارسات لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي في حوكمة الأمن الغذائي، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين ورش عمل تدريبية إقليمية IOFS مناقشة بين المشاركين إمكانية تنظيم (بمشاركة حضورية) لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء في التخطيط الاستراتيجي وتطوير سياسات الأمن الغذائي.

أهداف ورشة العمل

- تبادل أفضل ممارسات منظمة التعاون الإسلامي في حوكمة أنظمة الأمن الغذائي من خلال عرض تجارب الدول.
- مناقشة وجهات نظر حول إجراء ورش عمل تدريبية لبناء القدرات مع التركيز على "التخطيط الاستراتيجي وتطوير السياسات" في عام 2022 للمختصين الحكوميين المعنيين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي ستجرى حضوريًا مع توسيع نطاق المشاركة عبر الإنترنت.
- تلقي ردود الفعل من المشاركين فيما يتعلق بالمجالات المثيرة للاهتمام في حوكمة الأمن الغذائي لتخطيط أنشطة IOFS المستقبلية.
- استعراض فرصة إجراء تحليل سياسات الأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعرضه في إطار الأنشطة المخطط لها للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في عام 2022.

تفاصيل ورشة العمل

التنسيق: عبر الإنترنت منصة زوم

التاريخ: 22 ديسمبر 2021

اللغة: الإنجليزية ترجمة فورية إلى العربية والفرنسية والروسية

المشاركون: سيضم المشاركون في ورشة العمل ممثلين عن السلطات الحكومية المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي وتطوير السياسات في مجال الأمن الغذائي والزراعة، بما في ذلك المخططين الاستراتيجيين وواضعي السياسات والمشرعين ومحللي البرامج.

تسجيل:

للانضمام إلى ورشة العمل والحصول على المواد الإعلامية المتعلقة بالفعالية، يرجى التسجيل:

https://bit.ly/IOFS-governance-registration

المواد المرجعية:

i Candel, J.J.L. (2014) Food security governance: a systematic literature review, Food Security, 6, 585-601.

ii FAO (2020) United Nations Food and Agriculture Organization: Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition.

iii McKeon N. Global governance for world food security. Heinrich Boll Stiftung. 2013:26.

iv Sahley C, Groelsema B, Marchione T, Nelson D. The governance dimensions of food security in Malawi. USAID Bureau of Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance, Washington, DC. 2005.

Boyd M, Holly Wang H. The role of public policy and agricultural risk management in food world security. Public policy: implications for food security. China Agricultural Economic Review. 2011;3(4).

v Pereira LM, Ruysenaar S. Moving from traditional government to new adaptive governance: The changing face of food security responses in South Africa. Food Security. 2012;4(1):41-58.

UN HLTF (2020) United Nations High-Level Task Force on the Global Food Security Crisis. Updated Comprehensive Framework for Action. UN High; New York 2010.

vi M.J. Kropff, J.A.M. Van Arendonk, H.J.M. Löffler (Eds.), Food for All: sustainable Nutrition Security, Wageningen UR, Wageningen (2013)

vii COMCEC (2020) The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC) Coordination Office, May 2020, Good Governance for Ensuring Food Security and Nutrition in the OIC Member Countries.

FAO (2011a) Good Food Security Governance: The Crucial Premise to the Twin-Track Approach (Background Paper), Rome. http://www.fao.org/right-to-food/news/detail-events/en/ c/1037045/